

# اللجنة العسكرية من مهمة إنهاء الانقسام.. إلى شرعنة التمرد

جاءت اللجنة العسكرية أو جاء بها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي هي الأخرى جاءت بها رياح الأزمة السياسية في اليمن وعلى الرغم من التأييد المحلي والإقليمي والدولي والتغطية الإعلامية الواسعة التي تحظى بها اللجنة العسكرية، نظراً لتقلد المهام والواجبات التي ستقوم بتنفيذها في أرض الواقع، إلا أن مسألة المحاصصة أو تقاسم أعضائها أنصافاً على غرار ما جرى في تشكيل حكومة الوفاق مسألة لم تكن نابذة من الحرص على الشعب اليمني وجيشه العظيم، بل طريقة هندسية خطيرة تهدف إلى تعميق العداء في أوساط أبناء الشعب وفككته وتدمير جيشه البطل وبالأخص وحداته النوعية ليسهل اختراقه وتطويعه وتركيعة لدول الهيمنة والإكبار العالمي الضالعة في الصراع السياسي المحتدم في اليمن وقد بدا ذلك واضحاً لليعاني في أعمال وتصرفات لجنة الشؤون العسكرية على أرض الواقع نجملها لك في المحاور التالية:

## محمد النفيش

جمهوري إلى اللواء (٣٧) مدرع، وجاءت بالحييلي، إلى قيادة اللواء الثالث حرس، وهذه الإجراءات، باعتقادي، من الناحية الاجتماعية العسكرية والأمنية، لا تقدم حلاً ولا تحل إشكالا، بل قد تساهم وبطريقة مباشرة، في إحراق شخصية القائد وتفاقم المشكلة، لأن القائد في المنظور الاجتماعي العسكري لا يستطيع أن يعمل وسط مرؤسين لا يتفاعلون معه قلباً وقلبا، وبالتالي إذا كان القائد غير مرغوب فيه، فإن ذلك قد يدفع الأفراد إلى رفض أوامرهم والتمرد عليه، وهذا أمر مسلم به قطعاً، وعلى الرغم من أن اللجنة العسكرية تعلم عواقب ذلك مسبقاً، إلا أنها سعت وبوقوة إلى استصدار قرارات جمهورية - من طرف واحد - بنقل قائد القوات الجوية، وقائد قوات الأمن المركزي، دون أن يكون لها أي سعي مماثل في نقل أو اقالة المتمرد/ علي محسن، الذي هو سبب المشكلة ورأس حربتها، وبالمقابل: فإن بقاء المتمرد/علي محسن في منصبه، ساعد كثيراً على توسيع عملية الاستقطاب العسكري والسياسي، وهو ما جعل عامل التوتر ماثلاً والتمرد العسكري حاصلًا، دون أن تظهر أية بوادر في أعمال اللجنة لإنهاء الانقسام العسكري حتى هذه اللحظة.



الحرس الجمهوري والوحدات المناصرين للجيش اليمني من أبناء الشعب الذين خرجوا في الأصل، دفاعاً وحمايةً للشريعة الدستورية، وما أن انتهت عجزاً تماماً حتى عن رفع العصا عن الحرس الجمهوري في أرحب، أو إصدار قرار يمنع الإساءة لتلك الوحدات العسكرية والأمنية، التي خرجت من تكئاتها لتضحي بخيراتها دفاعاً عن الشريعة الدستورية، وما تمليه عليها الضرورة الشرعية بين الراعي والبعيدة.

أما الفقرة الثالثة من البند السادس عشر فنصت على الآتي: (عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء، وغيرها من المدن.. الخ) أمام هذا النص الصريح وهو لا تستطيع إنكاره اللجنة، تعاملت معه (فن الممكن)، أي إصدار الأوامر إلى من هو أقرب لها وأطوع، وبذلك قامت برفع قوات المساندة لها عسكرياً وأمنياً وكذلك المناصرين للجيش اليمني من أبناء الشعب الذين خرجوا في الأصل، دفاعاً وحمايةً للشريعة الدستورية، وما أن انتهت عجزاً تماماً حتى عن رفع العصا عن الحرس الجمهوري في أرحب، أو إصدار قرار يمنع الإساءة لتلك الوحدات العسكرية والأمنية، التي خرجت من تكئاتها لتضحي بخيراتها دفاعاً عن الشريعة الدستورية، وما تمليه عليها الضرورة الشرعية بين الراعي والبعيدة.

## أما الفقرة الرابعة فنصت على الآتي:

(إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية).. أمام هذا النص الصريح والذي لا يقبل التأويل، كان يجب على اللجنة، إشغال لجان الحصر المهندسين عسوائياً، لمطابقة ملفاتهم مع شروط الخدمة العسكرية، وإشغال من لا تنطبق عليهم الشروط لأجل مسمى، وتوزيع الذين تنطبق عليهم الشروط على جميع الوحدات العسكرية والأمنية. ولكن اللجنة العسكرية، وللأسف الشديد، خرجت على منطوق النص للفقرة أعلاه، وتجاوزت حدود ما كان يتوجب العمل به، وذهبت إلى حصر الأفراد العسكريين والأمنيين، الذين شاركوا في المظاهرات، وجمعتهم إلى قسم (١٤) أكتوبر وبطريقة - ربما تكون مقصودة - سهلت لصحيف الأخر من أعضاء اللجنة، الاستعانة بشخصيات سياسية متخصصة في التعبئة الحزبية، للقيام بتعبئة أولئك الأفراد، تعبئة حاقدة على الدين والوطن والجيش، ومن ثم قامت بتوزيعهم على وحدات عسكرية وأمنية، محسوبة على الشريعة في الأصل، وبمجرد وصول أولئك الأفراد، إلى تلك الوحدات المستهدفة، قاموا بتحريض الملاك البشري لتلك الوحدات، على التمرد ورفض الأوامر العسكرية، بل إنهم يرفضون حتى القيام بواجبهم العسكري، وإذا أصدر قائد الوحدة ضدهم أي عقاب صاها (الرحل) والبعض منهم لا يلتزم بشروط الدوام الرسمي داخل المعسكر، ولا يأتي إلا يوم صرف المرتبات، وإذا أمر القائد بتوقيف مرتباتهم قاموا بإحداث فوضى وشعارات معادية للنظام العسكري، بما يسبب لبس لتلك الوحدة العسكرية، دون أي تدخل من اللجنة العسكرية، وبذلك أصعبت تلك الوحدات العسكرية المستهدفة، عرضة للتخريب المادي والمعنوي، والقانون العسكري مَعْطَل. لا يجوز العمل به، مع علم سابق من اللجنة العسكرية، وهو لا يتسجم مع نص الفقرة المذكورة أعلاه، ولا يحقق الوفاق العسكري وإنهاء الانقسام المطلوب.

ثانياً: نص البند السابع عشر: ينص البند السابع عشر، على أن تقوم اللجنة باتخاذ الخطوات اللازمة، لتحقيق تكامل القوات المسلحة، تحت(هيكل قيادة مهنية وطنية موحدة، في إطار سيادة القانون). لاحظوا مضمون النص الذي داخل الهلالين، حيث يقول: هيكل قيادة مهنية موحدة، ومعنى ذلك إعادة دمج وتشكيل أو تقسيم تفريعي، للقوى البشرية، شريطة أن يكون ذلك تحت قيادة موحدة، وهذا العمل لا يستغرق من اللجنة، أكثر من ثلاثين إلى ستين يوماً على الأقل، لكن اللجنة العسكرية، تركت نص البند جملة وتفصيلاً، وقامت بإضافة التاء المربوطة لهذا المصطلح، دون أن يكون مطلوباً منها في النص، وإنما لتشتغل نفسها والمؤسسة العسكرية، بمصطلح لم تستطع إلا الآن أن تقدم له رؤية واضحة، ثم أين معنى (هيكل) الذي يفيد الدمج والتشكيل التفريعي، والذي لا يستغرق أكثر من ستين يوماً، وبين معنى (هيكل) التي تفيد إعادة البناء والتنظيم والتسليح والتوضع، وتستغرق مدة زمنية تتراوح من أربع إلى خمس سنوات كحد أدنى؟ كما أن كلمة(هيكل) لا تتسجم بل تتصادم نصاً ومعنى مع نصوص المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، وذلك لعدة أسباب أهمها: أن المبادرة وألياتها تتصان على تحديد الفترة الانتقالية، بستين فقط بينما (الهيكل) تحتاج إلى خمس سنوات كحد أدنى، وهذا من غير المعقول والمقبول به قطعاً، وبالمقابل فلا وجود لكلمة (الهيكل) في نصوص المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية بالمطلق، ولمن يأتي بغير ذلك فله حمل بعير وأنا به زعيم..

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل اللجنة العسكرية، بعملها هذا تتقيد بنصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية؟ وهل هذا شرعنة التمرد، العسكري، ليسهل إجتراق وتدمير الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية، بما يحقق انقلاباً عسكرياً مضموناً؟ هذا ما سوف يجيب عليه قادم الأيام..

> كانت مظاهر ومظاهرات في إطار ما تعرف بمحنة الثورات السلمية بدأت في الجزائر قبل سوريا ولكنها سرعان ما هدأت أو توارت واختفت فلماذا؟ النظام أو الحكومة سيكون بلاشك بذل أقصى الجهود لأقصى معالجات، لتجنب التثوير والثورة والصراع في واقع الجزائر وما عرفه من عنف استثنائي ربطا بالإرهاب. العرب والأنظمة والمعارضات لم تهتم بالمعرفة الأدق لسقف التهويل الأمريكي للإرهاب في محطة 2001م «أحداث سبتمبر» كما لم تهتم بسقف التهويل في محطة 2011م «ثورات سلمية».



مطر الأشموري

# اليمن بين صراعات التقيد والتقليد لإخوان المشترك

الغرب في محطة الثورات السلمية يقدم نفسه غير المعارض على مشاركة أطراف سياسية إسلامية في الديمقراطية بل يساندها للوصول إلى الحكم ديمقراطياً وهو مع رحيل الحكام الذي وصلتها أو حدثت فيها ثورات ومع وصول أطراف الأسلحة للحكم ديمقراطياً، وهذه هي المسألة أو المشكلة التي تركت معالجتها أو التعامل معها حسب واقع وظروف كل بلد بما تمثله مفارقات البديل الانتقالي في تونس ومصر واليمن حتى الآن.

فأمريكا والغرب هي مع رحيل الحكام، ولكنها ليست مع الاستيلاء على الحكم بالقوة من طرف سياسي إسلامي أو غيره إلا في حالة تشدد حاكم في رفض الرحيل كما الحالة الليبية.

واقع الجزائر الأكثر والأوسع عنفا خلال العقدين الأخيرين فوق قدرة النظام على الحد منه أو تخفيف ضحاياه يجعله واقع استجابات أعلى وسريعة للعنف بأسرع من استجابات الديمقراطية أو التغيير، والضعف لرحيل النظام في هذا الوضع والظروف يعني ثورة ولكنها ثورة فوضى وعنف، بما لم يشهد أو يعرف في حالات أخرى، ولذلك فالأرضية الخارجية لم تكن متحمسة للتثوير أو ثورة في الجزائر بمستوى البلدان الأخرى التي طالتها الثورات.

الغرب ينكر على النظام في سوريا طرح عصابات القتل المسلحة في ظل تفعيل محطة ٢٠١١م، فيما الجزائر عاشت أشنع وأفرغ حقائق القتل الجماعي إلى مستوى من الإبادة قبل أن تأتي محطة ٢٠١١م بسنوات.

اليمن تفرق عن مصر بتقديم أرضية النظام الداخلية عسكرية أو اصطفاة وعن النظام مع سوريا في السماح وعدم المنع أو القمع لأرضية أو اصطفاة المعارضة أو الثورة فقدمت ذاتها.

النظام تعامل مع الارضية الخارجية بتلقائية حقائق وواقع كصراع سياسي على الحكم ثم من خلال حقائق وواقع ثابتة وموثقة كعنف من قبل الطرف أو الأطراف الأخرى.

غير الحرب مع القاعدة وحروب القاعدة في ذروة معمة محطة ٢٠١١م، فحروب مسلحة شنت على المعسكرات الى وديان بعيدة ومرتفعات عالية.

اجتماعية، وهذا الطرف أو هذه الأفعال هي من يقود ويدعم ويمول ويوجه الثورة السلمية في التتمام واضح أو ملحمة يصعب تجزئتها.

إذ طرف واحد أو ذات الأفعال هي من تقود وتمول وتوجه ثورة سلمية وأخرى عنيفة أو عسكرية، فعنوان المحطة «سلمية» يصبح ضعيفاً وركيكاً لا يقع وفائد التأثير في ظل أفعال وتفعيل العنف حيث تصادر ثورة العنف أفعال وفاعلية ما تسمى ثورة سلمية.

حقائق ووقائع واقع مثبتة وثابتة هي أقوى اقناعاً من استحقات استحقاقات

وسيناريو محطة مهما كان هدير الفضائيات. حين نقلد أو نمارس التقليد فإننا لا نخطئ في فكرة التقليد بل في فكره أو تفكيره من اختلاف الأوضاع والصراعات، فالمعارضة في اليمن كصراع لا تقلد المعارضة في مصر التي حاورت مبارك خلال الأزمة وهو الذي لم يحاورها طوال فترة حكمه قرابة الثلاثة العقود.

المعارضة في جانب آخر اندفعت لتقليد مصر في مسألة أخرى متوقعة من الشارع المصري في إطار ترتيبات الوصول للحل الذي تم في مصر.

حتى مجيء محطة ٢٠١١م فالثورة الأقوى التي كانت تعمل في الشارع المصري هي ضد الداخلية وكل أجهزتها بما في ذلك اقسام الشرطة.

ولذلك فالحل في مصر جاء أساساً من شل فاعلية وقدرات الأجهزة الأمنية في اسبوع وجر القوات المسلحة إلى موقف هو أقرب للمعارض وإن سمي بالمحايد وإذا الأجهزة الأمنية شلت وانتهت فاعليتها والشارع في تثوير والقوات المسلحة تصعد ضغطها إلى إعلان بيان تحية مبارك وعبر التلفزيون المصري الرسمي، فالأنفص لمبارك بات في إرسال نائبه لإعلان أنه تنحي وذلك هو الحل.

والهجوم على اقسام الشرطة والسجون والأجهزة الأمنية غلبت عليه العشوائية وعدم ظهور ما يربطه بتوجيه أو قيادة أطراف سياسية.

المعارضة في اليمن وهي تريب التقليد احتارت تجاه الإخلاف في الموقف من الأجهزة الأمنية شعبياً عنه في مصر واحتارت تجاه أن تكون أولوية ضرب الأجهزة الأمنية وشل فاعليتها كما مصر، أو أن الأولوية باتت معاقبة القوات المسلحة التي لم تسر في موقف كما في الحالة المصرية أو مع الاشتقاق بقيادة اللواء علي محسن وتلك حالة وحكاية أخرى في الأهم كتفصيل أو مفاسل مدالات مجلس الامن الدولي تجاه الحالتين السورية واليمنية وبغض النظر عما حدث من تطور في الموقفين الروسي والصيني فهو يقدم موقف الارضية الخارجية لهذه المحطة بسوقفه ورفوه بما يجعل كل طرف نظاماً أو معارضة يريد الارتكاز على أرضية هذا الموقف قادراً على حدوث من تطور في الموقفين الروسي والصيني عندما يسمع المرء في إعلام الداخل والخارج بأنه في أرحب أو تهتم تم منع لواء من الدخول إلى صنعاء لأنه كان سيقوم بقتل المعتصمين والمتظاهرين السلميين فإنه يمتنى لو استطاع أو يستطيع عزل أو إبعاد نفسه من هذا الغناء والغثيان؟

إننا لم نعد نطلب من مصوغى ومروجي هذا الاعلام احترام عقولنا ولكننا نطلب في إطار التعايش وتفاعل الحياة نحتاج الى احترام عقولهم وعليهم مراعاة هذه الحاجة لنا حتى لو استغفونا عن حاجة احترام ذاتهم واحترام عقولهم من طرفهم.

إذا الجزائر هي ثقل العنف في المغرب العربي وأفريقيا العربية وربما الارهاب - ربطا بذلك - أقوى في الجزائر، فاليمن هي ثقل العنف في الجزيرة والخليج العربي وتطور الصراعات على الحكم بعد الوحدة أتاح للإرهاب ربما مداخل ومخارج تقدم أو تقرا من تخريجات الربط أو الارتباط بقضايا أو اصطفاة صراعات.

لقد تحولت الخيارات الأساسية السياسية للصراعات كأطراف سياسية الى قيود على العقل أو تقيد للعقلنا والى تجاوزات ذات استمرارية لما تعيه هذه الاطراف في تفعيلها للصراعات غير ما يفقد النهم والاندفاع الصراعي من وعي. الطرف السذي لا يستطيع مراجعة صراعاته لإرجاعه الى مستوى السيطرة العقلانية وتحت سقف الوعي الواقعي سيكون الطرف الخاسر في الفترة القادمة وإن بدا في المشهد أو الصورة ما هو غير ذلك!

## الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر

الطرف الذي لا يستطيع مراجعة صراعاته سيكون الخاسر